الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

شعبة : محاسبة و مالية

تخصص : التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

النظام المحاسبي المالي للشركة التأمين

من إعداد الطلبة :

- بلغيت مليكة
- مغطيط محمد

تحت إشراف :

الأستاذة : بن زازة منصورية

السنة الجامعية 2021 - 2022

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة و السلام على أشرف المرسلين

أما بعد أتقدم بهذا العمل المتواضع إلى :

أبي و أمي حفظهماالله ورعاهما

جدي وجدتي وعمي رحمهم الله

كل أقاربي وعائلتي الكريمة

وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

"اللهم انفعنا بما علمتنا و انفع غيرنا بعملنا"

" مغتات محمد "

أهدي ثمرة هذا النجاح إلى من كل من علمني حرفا في هذه الدنيا.

إلى روح أبي الطاهرة

إلى قرة عيني أمي الغالية العزيزة حفظها الله ورعاها

إلى إخوتي وتوأم روحي

إلى زوجي وأبنائي " يانيس – ليليان " سندي في الحياة وسعادتي

إلى كل أحبابي وأصدقائي وكل من ساعدني وساندني.

" بلغيت مليكة "

التشكرات

الحمد الله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة و السلام على أشرف الخلق سيدنا محمد رسول الله وعلى آله و صحبه ومن ولاه وبعد يقتضي واجب الشكر والعرفان، أن نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذة المشرفة " **بن زازة منصورية** " لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى ماقدمته من نصائح وتوجيهات و إرشادات.

و نشكر مدير الوكالة الوطنية عين تادلس SAA " **اويس احمد** " على دعمه وكل الموظفين

و جزيل الشكر لكل من ساعدنا سواءا من بعيد أو من قريب، في إتمام هذا العمل .

فهرس المحتويات

الصفحة

الإهداء

التشكرات

المقدمة 04

الفصل الأول : الإطار النظري للتامين

تمهيد

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية حول التأمين 08

المطلب الأول : نشأة التأمين وتطوره 08

المطلب الثاني : مفهوم التأمين 09

المطلب الثالث : أنواع التأمين 11

المبحث الثاني : عقد وعناصر وتقسيمات التامين 13

المطلب الأول : عقد التأمين ومبادئه 13

المطلب الثاني : عناصر التأمين 17

المطلب الثالث : تقسيمات التأمين 19

خلاصة الفصل 22

الفصل الثاني : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي 23

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي 23

المطلب الثاني: تعريف النظام المحاسبي الجديد والقديم 24

المطلب الثالث : مبادئ النظام المحاسبي المالي 26

المبحث الثاني : تحليل النظام المحاسبي المالي للشركة التأمين 28
المطلب الأول : خصائص النظام المحاسبي في شركة التأمين 28
المطلب الثاني : وظيفة النظام المحاسبي في شركة التأمين 30
المطلب الثالث : الدفاتر والوثائق المحاسبية في شركات التأمين 31
خلاصة الفصل 37
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)
تمهيد
المبحث الأول : ماهية الشركة الوطنية للتأمين (SAA) 38
المطلب الأول : نشأة الشركة الوطنية 38
المطلب الثاني: التعريف بالشركة الوطنية للتأمين 50
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية 52
المبحث الثاني : نشاطات الشركة الوطنية للتأمين 55
المطلب الأول : التسجيلات المحاسبية على مستوى الشركة 55
المطلب الثاني : أنواع الامتيازات التي تقدمها الشركة 66
المطلب الثالث : الأثر الإقتصادي للشركة التأمين 67
خلاصة الفصل 67
النتائج 68
الخاتمة 69
المصادر والمراجع 71

قائمة الاشكال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01-02	وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين	32
01-02	اليومية العامة	33
02-03	دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين	36
01-03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين SAA	46
02-03	الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى الجهوي SAA	48
03-03	الهيكل التنظيمي للشركة على مستوى الوكالات	54

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	المنتجات التي تقدمها الوكالة	41

المقدمة

المقدمة:

يتعرض الإنسان يوميا وبشكل دائم إلى المخاطر عديدة تؤثر على مستقبله، نتيجة للخسارة التي يتعرض لها سواء كانت مادية أو بشرية، فهو إذن في حاجة ماسة للأمان، حتى يعيش ويمارس نشاطاته بطمأنينة هذه الحاجة للأمان جعلته يبحث عن السبل التي تخفض من إحساسه بالخطر و تحفظه من تكبد خسارة كبيرة، و عندما تسود هذه الظاهرة مجتمعا ما، حيث يدرك أفراده أنهم معرضون للنفس الخطر، مما يسهل تكافلهم وتعاونهم على المحن والأخطار فأصبحت الجماعة تتكاثف وتتعاون لجبر الضرر، الذي أصاب أحد أفراد الجماعة.

ومن هنا أدرك الإنسان أن بإمكانه الاستثمار في هذه الحاجة الملحة للأمان، فلذلك وضعت شركات التأمين تقوم بإبعاد الأخطار موجودة فيها محاسبة التأمين التي تلعب دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص استخدام الموارد، ويعتبر النظام المحاسبي شبكة الاتصال الرسمية التي تنتج المعلومات تلقائيا والتي تساعد المنفذين في تحقيق الأهداف الأساسية والتي تكون محددة مسبقا من خلال التنظيم. حيث سعت الجزائر جاهدة أن يشمل النظام المحاسبي كل المؤسسات، ومن بينها شركات التأمين التي لها خصوصيات في معاملا وبالتالي من الضروري وجود أنظمة وتشريعات قانونية تنظم المحاسبة، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تطوير الأنشطة الاقتصادية فمن المؤكد أن شركات التأمين تعرضت لإجراءات الإصلاح المحاسبي من خلال تطبيقها النظام المحاسبي المالي، حيث يقوم هذا النظام المحاسبي بتجميع وتصنيف وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة التي تتعلق بالعمليات المالية التي قامت المؤسسة خلال فترة مالية محددة، ولذا فإنه من الضروري الاهتمام إذا النظام ومحاولة تطويره من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

الإشكالية:

وتتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

* ماهو دور ووظيفة النظام المحاسبي المالي في شركة التامين؟

الأسئلة الفرعية:

* ماهي أهمية وأهداف الشركة الوطنية للتأمين SAA في الاقتصاد الوطني؟

* ماهي الخصائص المحاسبية في شركة التأمين؟

الفرضيات:

* النظام المحاسبي المالي لتسهيل نشاط شركة التأمين.

* تساهم شركة التأمين في تمويل الإقتصاد الوطني.

* طبيعة النظام المحاسبي المالي لشركة التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة الذي تزاوله الشركات نظرا لوجود خصائص ومبادئ لنشاطه.

دوافع إختيار الموضوع :

إن لاختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الموضوعية والذاتية ومن أهمها:

_الاهتمام الشخصي بموضوع المحاسبة والإهتمام بمجال التأمين

– بلعتبارها المحاسبة الخاصة و من المواضيع القليلة

_موضوع يندمج ضمن تخصصنا

أهمية البحث :

تكمن أهمية شركة التأمين بالنسبة للمجتمع و الإقتصاد فهو يحافظ على الممتلكات و عدم ضياعها و أيضا الشعور بالأمان عند القيام به.

أهداف البحث:

بالإضافة للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين؛

– التعرف على الحسابات الخاصة بشركات التأمين.

صعوبات البحث :

صعوبة فهم عملية المحاسبة في شركة التأمين مقارنة بدراستنا للمادة محاسبة التأمينات و ذلك لأن شركة الوطنية الآن تقوم بالعمليات المحاسبية من برنامج في الحاسوب خلال المحاسب يقوم فقط بوضع المعلومات الزبائن فقط .

الدراسات السابقة :

نظرا للصعوبة الموضوع سمية بالمحاسبة الخاصة، يوجد بحوث و دراسات ك ثيرة حول الموضوع، لكن معظمها حول الجانب النظري فيما يخص التعاريف و الأهمية و الطريقة، وهي في تغير دائم .

حدود الدراسة: هناك حدود مكانية وأخرى زمانية:

– الحدود المكانية : تتعلق هذه الدراسة بشركة التأمين الوطنية التي تنشط في الجزائر، و نظام المحاسبي المالي لها طريقة عمله في الشركة.

– الحدود الزمانية : تمت الدراسة في الفترة الممتدة بين افريل وماي 2022 بالشركة الوطنية للتأمين.

المنهج المتبع :

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ، واعتمدنا على منهج الكمي في دراسة حالة تأمين السيارة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتأمين

الفصل الأول:

الإطار النظري للتأمين

تمهيد الفصل:

تطورت فكرة نظام التأمين مع مرور الزمن حيث أصبحت من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة وعلى هذا الأساس أصبحت شركات التأمين التي تعتبر من ضمن المؤسسات المالية تلعب دورا هاما في دعم الاستقرار والتقدم الإقتصادي والإجتماعي، مما تلعب دور الوسيط بين مختلف المؤسسات الإقتصادية والمؤمن لهم.

وللتعرف أكثر على هذه الشركات سنتطرق في هذا الفصل إلى تقديم عموميات حول شركات التأمين .

المبحث الأول: مفاهيم الأساسية حول التأمين:

المطلب الأول: نشأة التأمين:

إن التأمين بشكله الحالي لم يظهر إلا في بداية القرن الحالي بصور مجموعة من القوانين في العديد من الدول الأوروبية (سويسرا وألمانيا عام 1908 وفرنسا عام 1930)، وهذا القانون الأخير هو القانون الذي كان سائدا في الجزائر إلى غاية سنة 1980 أين أصدر المشرع خلالها قانون التأمين.

إن الشعور بالأمان والضمان رافق الإنسان عبر العصور، وكان أول مجال تجسدت فيه هذه الرغبة، مجال المخاطر البحرية وربا يعود ذلك إلى تكثيف التبادل التجاري بين الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال ما يعرف بنظام القرض البحري.

ونظرا للاستحالة توفير حجم القروض الكبيرة التي تتطلبها العمليات البحرية في أوائل القرن 15م فإن عمليات الاقتراض لم تستمر طويلا، وفي القرن 17م ظهر التأمين البري في

الدول الأوروبية كالتأمين على الحريق وذلك إثر حريق لندن الشهير عام 1666م، حيث دمر حوالي 85% من مباني المدينة، الأمر الذي أدى إلى إقامة جمعيات تهتم بالتأمين ضد أخطار الحريق والتي تطورت عبر الزمن الشركات مختصة، ثم انتقل التأمين إلى العديد من الدول، رغم ظهور عدة اتجاهات له من طرف بعض الفقهاء حول عدم مشروعيته لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية فنادوا بتحريمه باعتباره عقد ينطوي على المقامرة ويحمل في طياته معني تحدي القدر وعدم التوكل على الله عز وجل على النقيض من هذا الرأي، ذهب بعض الفقهاء إلى القول بمشروعيته، فهو لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يرد أي نص بتحريمه، ووفقا لأحكامها فهو مباح وجائز شرعا. ومع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ازدادت مخاطر الحياة وأدت الضرورة لظهور أنواع عديدة للتأمينات في شتى المجالات، ومن بين التأمينات، لدينا التأمين على المسؤولية، التامين على الممتلكات، والتامين على الأشخاص..... وغيرها من التأمينات.

المطلب الثاني : مفهوم التأمين:

اختلفت مفاهيم التأمين باختلاف الكتاب والفقهاء من جهة، واختلاف العصر الذي عالجوا فيه تعاريفهم من جهة ثانية.

تعريف التأمين لغة: التأمين من أمن، أي اطمأن وزال خوفه، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، و من ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿آمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ﴾[1] وكذلك: ﴿وإِذْ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثَابَةً لِلنَاسِ وَأَمَنًا﴾[2]. كذلك يقال استأمنته أي طلب منه الأمان، والأمن هو الحماية، ويعني الاطمئنان وزوال الخوف وسكون القلب.

تعريف التأمين قانونا: تطرق العديد من علماء القانون لوضع تعريف للتأمين:

[1]– سورة قريش الآية رقم 04.

[2]– سورة البقرة الآية رقم 125.

إذ عرفه الجزائريون، المصريون والفرنسيون كوسيلة قانونية للتعاقد.

أ- من وجهة نظر المشرع الجزائري: حسب المادة 619 من القانون المدني الجزائري، التي تنص على أن: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي عوض مالي من أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة أخرى يؤديها المؤمن له والمؤمن "[3]. يرى البعض أن هذا التعريف يمتاز بإبرازه لأهم عناصر العقد من أشخاص التأمين، وهم المؤمن والمؤمن له والمستفيد ومضمونه الخطر والقسط ومبلغ التأمين، ويمتاز أيضا بأنه جاء شاملا الأنواع التأمين. إلا أن البعض الآخر ومنهم الدكتور إبراهيم أبوالنجا؛ يأخذ على هذا المفهوم اقتصاره على أحد جانبي التأمين وهو الجانب القانوني وإغفاله لجانب آخر لا يقل أهمية وهو الجانب الفني.

ب- من وجهة نظر الفقهاء :

- **تعريف الفقيه جيرارد Girard:** التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود ملزمة لجانبين، يضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسببه هذا الخطر له.[4]

- **تعريف الفقيه بلانيول Planiol:** التأمين عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن أن يعوض شخصا آخر يسمى المستأمن عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير، مقابل مبلغ من النقود هو القسط الذي يقوم المستأمن بدفعه إلى المؤمن؛ يعتبر بلانيول أن تعويض الخسارة المحتملة أمرا أساسيا في كل أنواع التأمين، وهذا خطأ إذ لا ينطبق على بعض

[3]- د جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ص8.

[4]- د إبراهيم أبو النجا، الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين الجديد، الجزء الأول، ديوان المطبعات الجامعية، الجزائر،1980 ص 45.

صوره، كالتأمين على الحياة، كما أنه اقتصر على الجانب القانوني ولم يبرز الجانب الفني للتأمين.[5]

❖ **تعريف الفقيه هيمار Hemard:** التأمين هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالحه أو الصالح الغير في حالة تحقق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر، ويجري المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء.[6]

تعريف التأمين فنيا: ويعرف التأمين عند بعض الفقهاء العرب، بأنه عملية فنية لها هيئات منظمة مهامها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، ويتحمل المؤمن عن طريق المقاصة أعباء هذه المخاطر وفقا لقوانين الإحصاء، وبذلك يتحصل المؤمن له، أو من يعينه في حالة تحقق الخطر، على تعويض مال.

❖ كما يعرف التأمين من الناحية الفنية، بأنه نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجود لدى المستأمن، وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن، الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة التي تكبدها.

المطلب الثالث : أنواع التأمين:

❖ **التأمين العادي: l'assurance:**

وهو التأمين الشائع لدى العام ولدى المتعاملين الإقتصاديين، حيث يجمع عقد التأمين بين المؤمن و المؤمن له، مع إستفاء جميع عناصر قيام عملية التأمين.

❖ **إعادة التأمين: la réassurance :**

عندما يكون شيء موضوع التأمين ذو قيمة كبيرة جدا، فإن ممكن أن يتعرض على خسارة كبيرة في رقم الأعمال، أو الإفلاس في بعض الأحيان، وهذا في حالة وقوع خسارة كبيرة و

---

[5]– د جديدي معراج، الوجيز في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002 ص 28.

[6]– د. عبد اللطيف محمود المحمود، التأمين الإجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار نفائس للطباعة و النشر، لبنان،1944 ص 32.

كاملة للشيء المؤمن، ولذلك في هذه الحالة يلجأ المؤمن إلى مؤمن آخر تكون قدرته أكبر على تحمل هذا النوع من التأمين، و يقوم بإعادة تأمين هذا الشيء. بالمقابل يستفيد المؤمن الثاني بنسبة من قسط التأمين.[7]

- **التأمين المشترك: la coassurance :**

أيضا في هذا النوع من التأمين يكون الشيء الموضوع محل التأمين ذو قيمة مالية كبيرة، فيقوم المؤمن له باقتراح تأمين هذا الشيء لدى العديد من المؤمنين، حيث يتفق أكثر من مؤمن على تأمين الشيء موضوع التأمين، مع تقاسم قسط التأمين، وكذلك مبلغ التأمين، وكذلك مبلغ التأمين في حالة الخسارة، حسب نسبة المتفق عليها لكل مؤمن.[8]

مثال: يتفق أربعة مؤمنين (شركات التأمين) على تأمين سفينة ضخمة وفق النسب التالية : 30% للمؤمن الأول، 25% للمؤمن الثاني، 20% للمؤمن الثالث، 25% للمؤمن الرابع إذن قسط التأمين يتم تقاسمه حسب هذه النسب، وكذلك في حالة وقوع الخسارة، يتقاسم المؤمنون الأربعة التعويض حسب هذه النسب أيضا.

[7]– مذكرة مقدم عبد الإله من كتاب عبو عمر، عبو هدى، الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير، تجارب الدول " جامعة شلف، الجزائر، يومي 03– 04 ديسمبر 2012، ص 07.

[8]– نفس المرجع ص 08.

المبحث الثاني : عقد وعناصر وتقسيمات التأمين :

المطلب الأول : عقد التأمين :

يعرف عقد التأمين بأنه عقد يلتزم فيه المؤمن (شركة التأمين)، بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد (الورثة)، مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، و ذلك نظير القسط أ و أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

- **مبادئ عقد التأمين :**

تخضع عقود التأمين المجموعة من المبادئ استمدت من التشريعات التي نظمت عملية التأمين حتى لا يكون مجال للإثراء غير المشروع بما يتنافي والقواعد العامة للمجتمع وتعدد أنواع التأمينات يؤدي إلى تعدد العقود، أي لكل نوع عقد خاص به لكن هذه العقود لا تتطابق كلها ومبادئ التأمين الستة، حيث أنه نجد ثلاثة مبادئ تخضع لها كافة العقود وهي المصلحة التأمينية، منتهى حسن النية والسبب القريب والمبادئ الثلاثة الأخرى المتمثلة في مبدأ التعويض، مبدأ بالمشاركة، مبدأ الحلول تسري على عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية، وفيما يلي نتناول المبادئ السابقة بالتفصيل.[9]

- **مبدأ منتهى حسن النية:**

يخضع لهذا المبدأ كافة وثائق التأمين سواء كانت متعلقة بتأمينات الأشخاص أو الممتلكات أو المسؤوليات يقصد به أن يلتزم طرفي التأمين بتوفر كل المعلومات عند التعاقد، وحسن النية المؤمن تتمثل في إدلاءه بكافة البيانات والحقائق المتعلقة بالتأمين المطلوب للمؤمن له وأن تكون تلك البيانات صحيحة ومطابقة للواقع أثناء سريان العقد. أما حسن نية المؤمن له تتجلى في إثباته لنوع التأمين الذي يرد أن يؤمن عليه بالتدقيق، والاتفاق على قيمة القسط

[9]– الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 1995/01/25 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 13، المعدل والمتمم بالقانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/26 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 15.

والشروط التي يتم التأمين على أساسها، ترجع أهمية هذا المبدأ للأمور المحتملة الوقوع الناتجة عن إغفال أي طرف في إدلاءه للبيانات على حسن النية أو سوءها، فإن أدلى أحدهما ببيانات جوهرية خاطئة بسوء نية وقصد الغش والتظليل، يبطل العقد بطلانا مطلقا كما نصت المادة 21 " كل كتمان أو تصريح كاذب متعمد من المؤمن له قصد تظليل المؤمن في تقديم الخطر ينجر عنه إبطال العقد مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 75 من هذا الأمر ". أما في حالة ما إذا تعلق الأمر بالبيانات الجوهرية وطرأ سهو وعدم الانتباه بحسن النية يكون العقد قابلا للبطلان، وبالنسبة للبيانات غير الجوهرية لا يبطل العقد بل يجب تعديله فقط من حيث الشروط.

- **مبدأ السبب القريب:**

يسري هذا المبدأ على كافة وثائق التأمين دون استثناء والمتمثل في السبب المؤدي للتعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعة للمؤمن له في حالة تحقق الحادث، فالتعويض يكون السبب القريب والفعال لحدوث الخسارة بغض النظر عن الأسباب الأخرى البعيدة المساهمة في وقوع الخسارة، ففي حالة ما اتفق الطرفين في نص الوثيقة على عدم استثناء أي خطر وتحققت الخسارة المالية للمستأمن يكون له الحق في المطالبة بالتعويض. [10] أما إذا كانت هناك استثناءات، لأخطار معينة ثم تحقق الخطر المؤمن منه نتيجة الخطر المستثنى فلا يحق للمؤمن له المطالبة بالتعويض، ويمكن التوضيح بالمثال التالي:

الحالة الأولى: المتمثلة في عدم الاستثناء، كأن يؤمن شخص ما على سيارته من كسر الزجاج واستثنى حادث الاصطدام، ثم شاء أن اصطدم مع سيارة مماثلة له فأصيب بجروح خفيفة وبقيت السيارة كما كانت، وبينما كانا يتحدثان في إجراءات التسوية تجمهر الناس للمشاهدة فقام البعض بالاندفاع لكسر زجاج السيارة وسرقة البضاعة، ففي هذه الحالة يحق

[10]– د جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص46.

للمؤمن له طلب التعويض ويعتبر السبب القريب للخسارة المالية تجمع الناس أما السبب البعيد هو حادث الاصطدام.

الحالة الثانية: المتمثلة في الاستثناءات لبعض الأخطار كأن تؤمن مؤسسة وحدة تابعة لها مختصة في صناعة المواد الكيماوية التغطية من خطر الحريق واستثنت الزلازل و البراكين ثم شاء وأن حدث زلزال بالوحدة فانفجرت أنابيب الغاز واشتعل الحريق، فهل يحق المطالبة بالتعويض؟ يتمثل السبب القريب في حادث الزلزال الذي انبثق عنه السبب البعيد المتمثل في الحريق وبما أنه استثنى في العقد خطر الزلزال فلا يحق له المطالبة بالتعويض وهذا حسب نص المبدأ.[11]

❖ **مبدأ المصلحة التأمينية:** إن تحقيق الخطر أو الحادث للمؤمن له يسبب له خسارة مادية فيرجع للمصلحة التأمينية التوفر له المنفعة المادية. توافر المصلحة في المستأمن أو المستفيد تحقق له قيمة التعويض، هذا لا يؤدي به إلى التفكير في القيام بعمليات لغرض تحقيق المصلحة كالحريق المتعمد، وارتكاب جرائم القتل العمدي وغيرها من العمليات العمدية للمستفيد مصلحة مادية في الشيء الذي يملكه، تتمثل في سلامة الممتلكات التي بحوزته، أما بالنسبة للمصلحة المعنوية تتمثل في تأمينات الحياة كأن يؤمن على حياته أو حياة شخص آخر، غير أن بعض التشريعات لا تأخذ بفكرة المصلحة في التأمين الأشخاص، كالتشريع البلجيكي الذي أبطل التأمين على حياة الغير واعتبر أن المتعاقد ليس له مصلحة في بقاء الغير. أما بالنسبة لوقت توافر المصلحة التأمينية تختل باختلاف نوع العقد، ففي العقود الشخصية لا يتحول عقد التأمين لشخص آخر دون موافقة المؤمن، مثل تأمين الحريق والحوادث فالتحويل يقتضي موافقة شركة التأمين و إعادة العد من جديد، وإذا تعلق الأمر بالعقود غير الشخصية يمكن تحويلها من مؤمن لأخر دون الحاجة لموافقة المؤمن.

[11]– طهراوي فتيحة، التأمين والتأمين على الممتلكات، المؤسسة الوطنية ذات الطابع الصناعي والتجاري سونلغاز، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الشلف، دفعة 2007، ص 13.

لدينا المثال التالي لانتقال العقد الخاص بالتأمين البحري كأن يشتري شخص بضاعة من بلد ما يقوم بشحنها على متن باخرة وتأمينها قبل وصولها للمكان المقصود للتصدير، عند الوصول يقوم ببيعها على متن تلك الباخرة، فيتمثل بذلك عقد التأمين للمالك الجديد دون أخذ الرأي من المؤمن، وفي ما إذا طرأ على البضاعة أي تلف أو حرق يكون للمالك حق المطالبة بالتعويض، هذا بمقتضى عقد التأمين بالنسبة للمالك الجديد إلا أنه يستفيد من المصلحة التأمينية.

- **مبدأ التعويض:** يسري هذا المبدأ على كافة وثائق التأمين، ما عدا وثائق تأمين الحياة والحوادث الشخصية لأن حياة الإنسان ومرضه لا تقدر بثمن مادي، فهذا المبدأ يطبق على تأمينات الخسائر بكل أنواعها. كما أن هذا المبدأ يشترط أن لا تتعدى قيمة التعويض على مبلغ التأمين حسب صراحة المادة 623، الفصل الثالث من القانون المدني على أنه: "لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه يشترط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين". كما لا يحق للمؤمن له إبرام عدة عقود تأمين على شيء واحد لدى عدة مؤمنين بنفس مبلغ الضرر، لأن تحقق حدث المؤمن منه يحقق له التعويض من طرف كل المؤمنين بقيمة الضرر المتماثلة، هذا يعني تضاعف المبلغ مرات عدة، أي تحقق الحدث يحقق له وسيلة للثراء والكسب غير المشروع للمؤمن لهم، ولتفادي صعوبات تقدير الخسارة الفعلية للمؤمنين قامت شركات التأمين بإصدار وثائق محددة القيمة يتم بمقتضاها الإنفاق على قيمة الشيء موضوع التأمين عند التعاقد.

- **مبدأ المشاركة في التأمين:** يسري هذا المبدأ على تأمينات الخسارة، تأمينات الممتلكات، والمسؤولية المدنية، ولا يسري على التأمينات النقدية حتى لا يكون وسيلة للثراء غير المشروع، فالمبدأ ينص على قيام المؤمن لهم بتأمين لدى مجموعة من المؤمنين على نفس الخطر بوثائق تأمين سارية المفعول، وعندها فإن تحقيق الخسارة للمؤمن لهم تؤدي

للتعويض من طرف كل المؤمنين بنسب معينة في المشاركة، وهي عدم تحمل المؤمن واحد كل مبلغ التعويض، وبالتالي تخفيف العبء على المؤمنين.

❖ **مبدأ الحلول:** يسري هذا المبدأ على تأمينات الخسائر فقط، ولا يسري على التأمينات النقدية، مقتضاه ينص على أن يحل المؤمن محل المؤمن له في رجوعه بالتعويض على غير المسؤول عن إحداث الخطر المؤمن منه، للفهم أكثر نتطرق للمثال التالي: شخص (أ) أمن سيارته لدى المؤمن (س) أثناء سيره بالسيارة وقع حادث اصطدام مع سيارة الشخص (ب) نتيجة خطأ هذا الأخير، وقد نتج عن الاصطدام أضرار لسيارة الشخص (أ). ووفقا لقواعد القانون العام يحقق للشخص (أ) مقاضاة الشخص (ب) للحصول على التعويض المستحق، لكن وفق مبدأ الحلول تحل الشركة المؤمنة (س) محل الشخص (أ) في إجراءات التسوية والمطالبة بالتعويض المطلوب، الهدف من هذا المبدأ حتى لا يصبح عقد التامين مصدرا للربح غير المشروع للمؤمن له ومضاعفته المبلغ، أي حصوله على مبلغ التعويض من مصدرين، الشرك المؤمنة والشخص (ب).

المطلب الثاني : عناصر عقد التأمين :

يتضح من المفهوم السابق لعقد التأمين شمول عناصره على ما يلي :

أ_ المؤمن (شركة التأمين): وهو يمثل الطرف الأول في العقد، و الذي يتعهد بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له) عند وقوع الخطر المؤمن منه، ويسمى هذا التعويض بالمبلغ التأمين.

ب_ المؤمن له (المستأمن): وهو الطرف الثاني في العقد، و الذي يتعاقد مع شركة التأمين (المؤمن لتأمين نفسه من الأضرار التي تلحق مقابل سداد قسط التأمين ، و قد يكون المؤمن له شخصا طبيعيا أو اعتباريا.

ج_ المستفيد: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يحصل على مبلغ التأمين التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه (الضرر أو الخسارة) ، وقد يكون الشخص المستفيد هو المستأمن ذاته أو المؤمن له أو شخصا آخر.

د_ قسط التأمين: وهو المبلغ الذي يستلزم المستأمن بسداده إلى المؤمن وفقا للمواعيد المحددة في وثيقة التأمين مقابل تحمل المؤمن تبعة الخطر المؤمن منه وهو بمثابة الثمن في العقد البيع أو الأجرة في عقد الإيجار.

هـ_ مبلغ التأمين: ويمثل هذا المبلغ قيمة إلتزامات المؤمن تجاه المستأمن عند تحقق الخطر المؤمن منع و عليه.[12]

وفي تأمينات الأشخاص، لا يكون للمبلغ التأمين الذي يستحقه المستأمن عند وقوع الخطر حد أقصى، وإنما يستحق له المبلغ الذي تم الإتفاق عليه شركة التأمين دون النظر المقدار الضرر الذي أصابه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه، ولذلك يقال أنه ليس لمبلغ التأمين في التأمينات الأشخاص صفة تعويضية و إنما يكون الهدف منه الإدخار و تكوين الأموال.

أما في حالة تأمينات الممتلكات، فإن مبلغ التأمين يكون في حدود الضرر الذي أصاب المستأمن بسبب وقوع الخطر المؤمن منه و بحيث لا يزيد عن المبلغ المتفق عليه ، وهذا يعني أنه إذا وقع الخطر المؤمن منه ولم يحدث ضرر للمستأمن أو حدث ضرر ولكن عوضه المسؤول عن وقوعه، فإنه لا يستحق شيء من مبلغ التأمين.

و_ الخطر المؤمن منه: بمعنى أنه يجب وجود خطر يستوجب التأمين ضده، وأن يحدد هذا الخطر صراحة في العقد أن يكون الخطر غير مؤكد، وأن تكون نتيجة حدوثه غير مرغوب فيها، و يعرف الخطر أنه حادث محتمل الوقوع في المستقبل، ولا يتوقف تحقيقه على إرادة أحد المتعاقدين وتنقسم الأخطار عموما إلى:

* أولا في ماله، كما في حالة أخطار الوفاة أو العجز أو الشيخوخة.

---

[12]– دكتور أحمد صلاح عطية كتاب الشركات التأمين ، كلية تجارة، جامعة الزقازيق ص06-07.

* أخطار الممتلكات، وهي تلك التي تصيب الممتلكات الفرد بالضرر بما يؤدي إلى تلفها أو هلاكها كما في حالة أخطار الحريق أو السرقة.

* أخطار المسؤوليات، وهي تلك التي تصيب الغير، ويكون الفرد مسؤولا عنها كما في حالة أخطار السيارات أو السفن أو الطائرات.

المطلب الثالث : تقسيمات التأمين:

يمكن تقسيم التأمين إلى عدة أنواع و ذلك بالنظر إلى وجهة معينة:

❖ **التقسيم من حيث نوع الغرض:**

*** التأمين الخاص أو التجاري:**

وهو التأمين الذي يصب في مصلحة الشخص أو الأشخاص المعنيون حسب العقد، وهي العقود الإختيارية، وهو التأمين الذي تقوم به كل الشركات التأمين، مثل التأمين على الحريق، التأمين على السرقة، أو أعطال الآلات مثلا.

*** التأمين العام أو الإجتماعي:**

هو التأمين الذي يصب في مصلحة المجتمع بصفة عامة، وهو بصفة إجبارية، ونقصد به التأمين الذي تقوم فيه الدولة بدور المؤمن، لصالح طبقات المتوسطة من أجل التأمين على التقاعد، ومصلحة المؤمن ليست الربح و إنما المصلحة العامة.[13]

❖ **التقسيم من حيث موضوع التأمين و الخطر المؤمن عليه:**

*** التأمين على الأشخاص:**

[13]– محمد رفيق المصري "التأمين و إدارة الخطر طبعة منفحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2008 ص216.

هو التأمين ضد المخاطر التي تصيب الشخص مباشرة، وهدد جسده و روحه مباشرة، أي صحة الجسد والأعضاء، مثل التأمين على المرض، الشيخوخة البطالة والوفاة والحوادث الشخصية.

*** التأمين على الممتلكات:**

هو التأمين ضد المخاطر التي تصيب ممتلكات المؤمن له، والتي تسبب له بالخسارة، ويحوز هذا النوع من التأمين على حصة الأسد في قطاع التأمين، وكمثال عن التأمين على الممتلكات نجد التأمين على السيارات، الحريق، نقل بضائع عبر السفن أو الشاحنات أو الطائرات.....الخ.

*** التأمين على المسؤولية المدنية:**

هو التأمين ضد التصرفات الخاطئة التي تسبب الخسارة، وهي التي تعرف بالمسؤولية المدنية، بمعنى كل الخسائر التي تنجم عن الأفعال الناتجة عن الإهمال أو الخطأ، و ليس أفعال العمدية، وكمثال لدينا التأمين مسؤولية المدنية للأطباء، المهندسين، السيارات، الرياضيين.[14]

❖ **التقسيم حسب طبيعة الخسارة و التعويض:**

*** التأمين النقدي:**

في هذا النوع من التأمين من الصعب تحديد الخسارة المالية، أي أن الخسارة غير قابلة للقياس، ويتم التعويض بمبالغ نقدية لجبر الضرر، وليس لتعويضه في الحقيقة، وهذا مثل التأمين على الحياة، فلا يمكن أن نقيس حياة الأشخاص بالأموال، وهذا بالاتفاق جميع الشعوب والثقافات.

*** التأمين على الخسائر:**

[14]– عمر عبو، عبو هدى مرجع سبق ذكره ص 06.

في هذا النوع يمكن قياس الخسارة اللاحقة بالموضوع المؤمن بدقة، ما دامت له قيمة مالية يقدر بها قبل الحادث، لذلك من السهل تقييم الشيء الموضوع للتأمين بعد الحادث، وبالتالي تحديد الخسارة بدقة، و يشمل أغلب التأمينات على الممتلكات.

❖ **التقسيم حسب طبيعة عقد التأمين :**

*** التأمين الإجباري:**

هو التأمين الذي يفرض من قبل الدولة، أو المجتمع الدولي على المؤمن له بمقتضى القانون، أي أن المؤمن لا يمكن الخيار في التأمين من عدمه، حيث يترتب عن غياب التأمين في هذه الحالة غرامات وعقوبات يخولها القانون، وهذا النوع من التأمينات يصب في المصلحة العامة للمجتمع، مثل التأمين على السيارات و التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

*** التأمين الإختياري:**

يقصد به التأمين الذي يأتي بالتراضي، أي يمكن للمؤمن له مثلا عدم القيام بالتأمين إذا لم يجد حاجته به، أو لم تعجبه شروط عقد التأمين، ومثال على ذلك معظم التأمينات على الممتلكات، مثل تأمين المنازل على الحرائق وأضرار المياه، أو انقطاع الكهرباء مثلا.[15]

[15]– مذكرة مقدم عبد الإله، كناب مختار محمود الهاشمي إبراهيم عبد النبي حموده، صر25–29.

خلاصة الفصل

يمكن من خلال هذا الفصل فهم ومعرفة نشأة التأمين وتطوره عبر الوقت، كما تعرفنا على مفهوم التأمين بالنسبة للبعض الباحثين ومفهومه من وجهة نظر الفقهاء والتشريع الجزائري والقانون وفنيا وأنواعه ثم تطرقنا إلى عقد التأمين وعناصره وبعد ذلك تقسيمات التأمين هذا الفصل يتمحور حول مفاهيم التي تدور حول التأمين.

الفصل الثاني:
الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي

الفصل الثاني:

الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمهيد الفصل:

لا يختلف التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين على غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات، فما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل هو النظام المحاسبي المالي للشركات التأمين عبر بحثين هما ماهية النظام المحاسبي المالي، ونظام المحاسبي للشركة التأمين، سنتناول في هذا المبحث ما يلي :

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي:

المطلب الأول: المفهوم النظام المحاسبي المالي:

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من اجلها، يعتمد نجاح وفعالية النظام في تحقيق أهدافه المرجوة على سلامة الهيكل التنظيمي وتعاون الأفراد ومدى رغبتهم في تحقيق وبلوغ هاته الأهداف، وفضلا عن ذلك يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تتمثل في: المجموعة المستندية، مجموعة دفترية ومجموعة التقارير والقوائم المالية.

يعتبر النظام المحاسبي من بين الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجهها وبإشرافها ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة النماذج والسجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل

وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المؤسسة.

المطلب الثاني: التعريف القديم والجديد للنظام المحاسبي المالي:

❖ **التعريف النظام المحاسبي المالي الجديد:**

1- نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هاته البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للشركة بقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية

2- عرف القانون 07 -11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

" المحاسبة المالية نظام التنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

* تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي:

_ تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات.

_ تحديد الحسابات.

_ وضع القوائم المالية.

_ تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

[1]– قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 74، ص03.

من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبة، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي. كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية:

_ بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد.

_ إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج.

_ تحديد طرق التقييم المحاسبي.

_ تنظيم مهنة المحاسبة.

_ إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.

_ تحديد الحسابات والمجموعات.

_ تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات.

❖ **التعريف القديم للنظام المحاسبي المالي:**

على تقديم البيانات التاريخية التي تساعد في إعداد القوائم المالية التقليدية بهدف إظهار نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة وإظهار المركز المالي، وتطوره كان نتيجة تنامي احتياجات المؤسسات من البيانات والمعلومات لممارسة مهامها فضلا عن تدخل في النشاط الاقتصادي وحاجتها الماسة إلى الإشراف والرقابة على نشاطها الأمر الذي ألقى على النظام المحاسبي أعباء جديدة يمكن بلورتها في:

– توفير البيانات والمعلومات المالية والكمية المختلف المستويات الإدارية وأقسام المؤسسة بالشكل والصورة والتوقيت المناسب سواء في التخطيط أو الرقابة.

– يوفر المعلومات التي تطلبها الأطراف الخارجية مثل أجهزة الإشراف والرقابة.

– يقوم بتحقيق الأهداف الخاصة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة.

– توفير مجموعة متكاملة من التقارير تحتوي على معلومات يستفيد منها كل من له علاقة بالمؤسسة وذلك بهدف ترشيد قراراته تجاهها.

– استخدام التقارير من طرف أجهزة الإشراف لمراقبة النشاطات المختلفة الممارسة من قبل المؤسسة.

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي:

❖ **المبادئ المحاسبية الأساسية:**

تبرى النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها ب 12 مبدأ وهي:

أ- استقلالية الدورات:

إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.[2]

ب- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.[3]

ج- مبدأ الحيطة والحذر: أي ضرورة تحلي المؤسسة بالحذر عندما يتعلق الأمر بقرارات تكتسي طابع الإفصاح، أي على المؤسسة اختيار الطرق التي تملك من الأدلة المعقولة ما

[2]– بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد آليات تطبيقه في ضل معايير المحاسبة الدوليةIAS-IFRS، الجزائر، 13-15 اكتوبر 2009، ص04.

[3]– نفس المرجع السابق ، ص05.

يكفي واختيار قيمة التقدير التي تعطي أقل قدر ممكن من الريح وتطبيق مبدأ الحيطة والحذر لا يؤدي إلى إنشاء مؤونات مفرط فيها.[4]

د- تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني:

هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، ومن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.[5]

هـ- مبدأ المقاصة:

ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم، وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها حساب النتائج.[6]

ن - مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجيل عناصر الأصول في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.[7]

و- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

يقتضي انسجام المعلومات وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة، دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات ، يبرز الاستثناء عن مبدأ الديمومة

---

[4]- منتاوي محمد، عزوز علي، النظام المحاسبي المالي الجديد في ضل معايير المحاسبة الدولية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ضل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي17-18 جانفي 2010، ص02.

[5]- نفس المرجع السابق ، ص، 02.

[6]- نفس المرجع السابق ، ص، 02.

[7]- نور الدين يعليش ، النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين في ضل النظام المالي الجزائري ، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة ورقلة 2010-211، ص ،05.

بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم ويجب الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.[8]

ي – عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة له.[9]

المبحث الثاني : تحليل النظام المحاسبي المالي للشركة

تمهيد:

كما رأينا سابقا فأن النظام المحاسبي يهدف إلى توفير المعلومات المالية وغير مالية اللازمة لاتخاذ القرارات، والنظام المحاسبي في شركات التامين كغيره من الأنظمة من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي الشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركات نظرا لوجود خصائص ومبادئ لنشاطه.

المطلب الأول: شركة التأمين وخصائصها:

تنفرد شركات التأمين بمجموعة من الخصائص التي تؤثر على نظامها المحاسبي وهي:

1- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وذلك بخلاف الحال لمشروعات الأعمال الأخرى التي يمكننا الاعتماد على مصادر تمويل خارجية: كالقروض الطويلة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية.

2- يتمثل المنتج النهائي لشركات التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة وهي خدمة آجلة و ليست حالية كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق ،

[8]- نور الدين يعليش، مرجع سبق ذكره ، ص05.

[9]- نفس المرجع السابق، ص 04.

وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة.

3- لا يمكن لشركات التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسائر بدقة في ختام السنة المالية ويرجع ذلك إلى سببين:

الأول: أن عقود التأمين غالبا ما تتجاوز مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها.

الثاني: أن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلى بعد انتهاء أجال تلك العقود.

4- دخول شركات التأمين في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليه عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود قد أصبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمقدمات وما يترتب عليها من مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى.

5- معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة وهما:

* تأمينات الحياة وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات والمسؤوليات ونظرا لاختلاف طبيعتها فإنه يتم إمساك سجلات معينة، وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدى، بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة.

* يترتب على دخول شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين، تدخل التشريعات لإقرار خصم إعادة التأمين الصادر من إجمالي حسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك داخل حسابات الإيرادات والمصروفات الذي يتم إعداده دوريا بهدف الوصول إلى نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين.[10]

[10]- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، مرجع سابق الذكر ص18

المطلب الثاني : وظيفة النظام المحاسبي في شركة التأمين :

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الاقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني، إصدار الوثائق، العمولات، إعادة التأمين، المخصصات، الاستثمارات، التعويضات و الاستردادات، مصروفات أخرى.. إلخ. وتعتبر هذه الممارسات والعمليات نموذجا للأحداث والأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية والتي يجب إثباتها في السجلات المحاسبية.

وغير خاف أن الأحداث الاقتصادية القابلة للقياس والتعبير عنها في صورة مالية هي التي يتم تسجيلها فقط في الدفاتر والسجلات المحاسبية ، هذا بالإضافة إلى أنه بعد تسجيل العمليات الاقتصادية عند حدوثها، يتم تبويبها في مجموعات متجانسة، فالتبويب يؤدي إلى تخفيض العدد الكبير من التفصيلات في شكل ملائم، يمكن الاستفادة منه ثم يتم تلخيص المعلومات المبوبة في تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المختلفة وبحيث تصبح منظمة في شكل مفيد وتعتبر الخطوات الثلاث السابقة، التسجيل، التبويب والتلخيص، هي الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في الشركة من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها ويجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب، ولكن الأمر يقتضي وفقا للمعيار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين رقم 175 لسنة 1999، تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناول أمورا تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.

وأوضح المعيار أيضا أن مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزها المالي ' كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ

القرارات الاقتصادية كما أنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاولها الشركة بصورة أفضل.

وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية، وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بالميزانية.

وعلى ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة ومن أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين.

ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية في شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك على ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذا في ضوء الأسس والقواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين.

حيث أن العمليات التي تزاولها الشركات الأخرى، فإن الأسس والمتطلبات الخاصة بالشركات الأخرى، وهو ما سيتضح في التطبيق العملي للمحاسبة في شركات التأمين ومن الدفاتر والسجلات التي يتطلبها القانون. وعموما فإن أي نظام محاسبي لابد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول، وكذلك لكل عنصر من عناصر الالتزامات وحقوق المساهمين، ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلات المحاسبية ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم وإدراك المفاهيم المحاسبية التي تطبق في شركات التأمين وبالطبع فإن المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الإلكترونية:

الشكل رقم 02-01 وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين

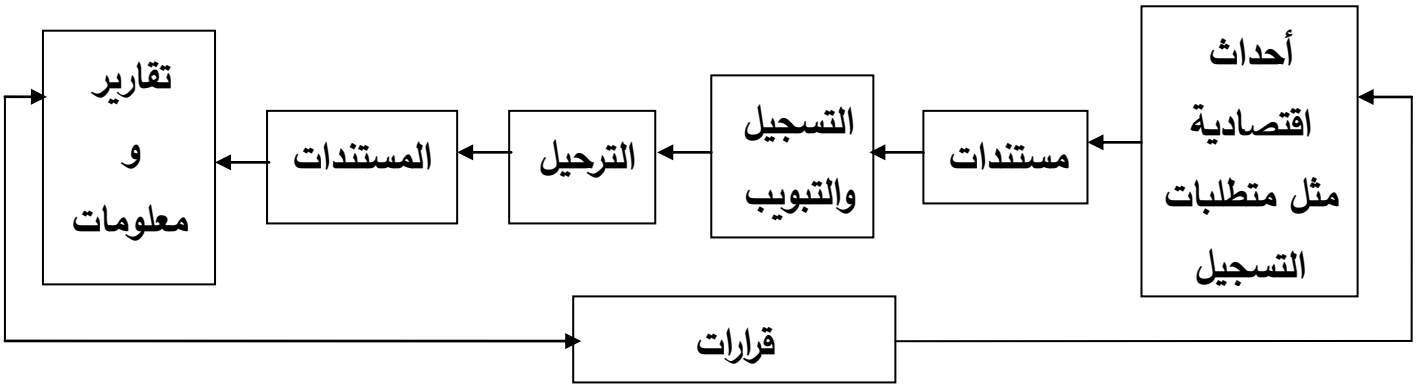

المصدر: حسام عبد الله أبو خضرة حسن سمير عتيش نظم المعلومات المحاسبية المجمع العربي للنشر والتوزيع عمان الأردن 2003 ص18.

المطلب الثالث : الدفاتر والوثائق المحاسبية في شركات التأمين:

الوثائق المحاسبية المستعملة في شركات التأمين مماثلة لتلك المستعملة في المؤسسات الأخرى حيث تسجل جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بشركات التأمين في اليوميات العامة ودفتر الأستاذ هذه الأخيرة تسمح بتحضير:

– جداول شاملة: تتمثل في ميزان المراجعة، الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج.

–جداول تحليلية: تتمثل في اليومية العامة ، دفتر الأستاذ ، جدول حركات الأموال.

– جداول ملحقة: تقرير النشاط إضافة إلى مسك شركة التأمين بالوثائق المحاسبية هي مجبرة كذلك بمسك الوثائق القانونية وثيقة التأمين، ملحق التأمين، وهذا من أجل إعطاء الصبغة القانونية لجميع الإجراءات التي تتخذها من المؤمن لهم.

الفرع الأول : الجداول التحليلية:

تتمثل في اليوميات، دفتر الأستاذ، وجدول حركات الأموال:

1– اليوميات:

أ– اليومية العامة: يمسك سجل اليومية العامة، وفقا للقيد المزدوج شهريا من واقع المجاميع الشهرية الخاصة بالعمليات المثبتة في اليوميات المساعدة ، وعموما يظهر في هذا الدفتر القيود التالية:

– القيود الخاصة باليوميات المساعدة (شهريا) ، ولا سيما:

• قيود الأقساط تحت التحصيل.

• قيود التعديلات والإلغاءات.

• الصندوق، المتحصلات والمدفوعات.

• العملات المستحقة.

• إعادة التأمين.

• التعويضات.

– قيود تسوية حسابات المصاريف والإيرادات.

– قيود تصحيح الأخطاء.

– قيود إقفال الدفاتر في نهاية الدورة المالية وإعادة فتحها فيما يتعلق باحتياطات فرع التأمين. وفيما يلي الشكل القانوني لليومية العامة.

اليومية العامة – الشكل رقم 02-02.

رقم الحساب	التعيين إسم الحساب	مدين	دائن
	من حـ/.... إلى حـ/.....	X X X	X X X

وتكمن أهمية مسك دفتر اليومية العامة في:

– التقليل من إمكانية الوقوع في الأخطاء المتمثلة في قيد المبالغ المدنية والدائنة، في الجانب الخاطئ من الحساب أو الأرقام بطريقة خاطئة.

– لتفادي الخلط الناتج عن تشابه أسماء بعض الحسابات يتم إعطاء شرح موجز أسفل القيد.

– التسجيل الزمني المتسلسل للعمليات مما يسهل على المؤسسة إحتساب المبالغ ومراجعة العمليات وكيفية إجراء التعديلات في أي وقت.

ب– اليومية المساعدة: تلجأ المؤسسة إلى مسك دفاتر اليومية المساعدة، وذلك نظرا لكبر حجم المؤسسة، وكثرة العمليات وتكررها. حيث تقيدها هذه اليوميات جميع وثائق التأمين التي تبرمها الشركة مع بيان أسماء وعناوين حملة الوثائق، وتاريخ إبرام كل وثيقة، والتعديلات والتغيرات التي تطرأ عليها و انتقال ملكيتها، والجدير بالذكر، أن هذا السجل يوضح إجمالي الأقساط، وأتعاب شركات إعادة التأمين نتيجة عمليات إعادة التأمين ولا تسجل هذه اليومية المساعدة إلا عمليات التأمين المباشرة التي تعقدها الشركات أما عمليات إعادة التأمين فيخصص لها يومية مساعدة أخرى. وفي نهاية كل شهر يؤخذ مجموع جل الوثائق الصادرة، والذي يدل على إجمالي الأقساط الشهرية المستحقة، لإجراء القيد الإجمالي بدفتر اليومية العامة أو المركزية، كما يتم الترحيل من واقع هذا السجل إلى دفاتر الأستاذ المساعدة المختصة. وعلى مستوى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين توجد ستة يوميات مساعدة، خمسة منها على مستوى الوكالات وواحدة على مستوى الوحدة.

–1– اليومية المساعدة للإنتاج: يتم تسجيل على مستواها كل عمليات الإنتاج المرتبطة بوظائف التأمين.

–2– اليومية المساعدة للأضرار: يتم على مستواها تسجيل كل عمليات الأضرار.

–3– اليومية المساعدة للمقبوضات: يسجل فيها كل عمليات المقبوضات المتعلقة بعمليات الإنتاج، الأضرار، المقبوضات الأخرى.

–4– اليومية المساعدة للمدفوعات: يتم فيها تسجيل كل الإلتزمات عن عمليات الإنتاج والأضرار والمدفوعات الأخرى.

-5- اليومية المساعدة للعمليات الأخرى: يتم على مستواها تسجيل كل العمليات التي لم تسجل في اليوميات المساعدة السالفة الذكر، مثل عمليات التنازل بين الوحدات، عمليات الأقساط في التحصيل، عمليات التصحيح... إلخ.

- 6- اليومية المساعدة للأجور: تستعمل على مستوى الوحدة المركزية وتسجل كل العمليات المتعلقة بالعمال.

2- دفتر الأستاذ: نميز بين دفتر الأستاذ ودفاتر الأستاذ المساعدة.

أ- دفتر الأستاذ العام: يعد وسيلة هامة جدا في المحاسبة لأنه يضم جميع حسابات المؤسسة حسابات الميزانية، حسابات الاستغلال، وحسابات النتائج وتجمع فيما بعد وترحل إلى دفتر يسمى ميزان المراجعة حسب تسلسل المخطط المحاسبي.

ب- دفاتر الأستاذ المساعدة: تعمل على توضيح تفاصيل الحسابات الإجمالية الموجودة في دفتر الأستاذ العام، ومن بين دفاتر الأستاذ المساعد التي تمسكها شركات التأمين ما يلي:

_ دفتر الأستاذ مساعد لشركات إعادة التأمين.

- دفتر أستاذ مساعد للوكالات.

- دفتر أستاذ مساعد للفروع.

- دفتر أستاذ مساعد بضمان وثائق التأمين على الحياة.

جدول حركات الأموال بعد متابعة تحضير جدول حركات الأموال بعرض إظهار الانحرافات في رصيد أول مدة ، حركات الحسابات المدنية والدائنة ، ورصيد آخر المدة

الشكل رقم 02-03 : دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين

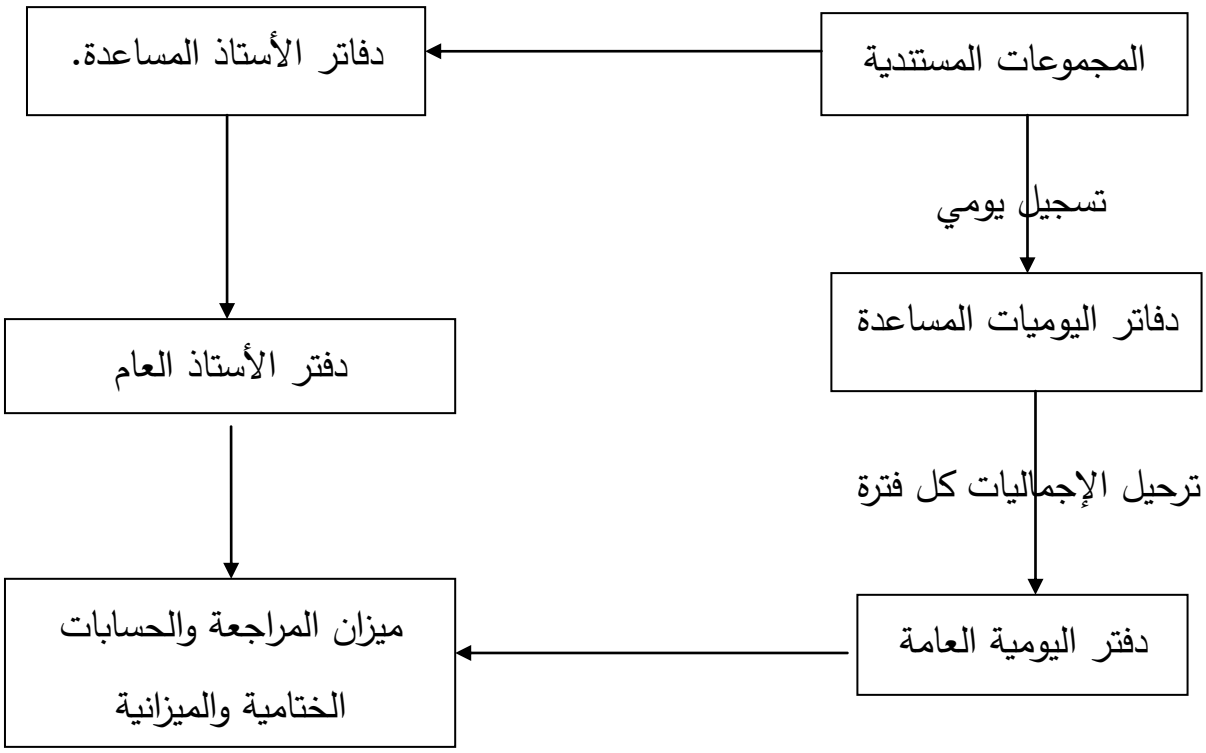

المصدر:احمد صلاح عطية -مرجع سابق الذكر ص 20.

خلاصة الفصل

يمكن من خلال قراءة هذا الفصل فهم ومعرفة النظام المحاسبي الجديد والقديم ومبادئه وأيضا ولو بشكل بسيط خصائص وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين وكذلك لهذه الأخيرة تعرفنا على مجموعة الدفاتر والوثائق المحاسبية وتسجيلات المحاسبية وأيضا اليوميات المساعدة في ذلك كلها حسابات تخص شركات التأمين معرفة أسس العمليات التأمينية والاختلافات الموجودة بينها وبين المؤسسات الأخرى ، وهذا ما يظهر لنا جليا في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:
الجانب التطبيقي
الإطار العام الشركة الوطنية للتأمين SAA

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي

الإطار العام الشركة الوطنية للتأمين SAA

تمهيد الفصل:

تسعى كل شركة مهما كانت إلى تحقيق أهداف مسطرة، ولتحقيق ذلك لابد من تسيير جيد وملائم والتعامل الحسن مع الزبائن ولغة الحوار معهم.

تمت الدراسة التطبيقية على مستوى الشركة الوطنية للتأمين وكالة عين تادلس (2209) ولاية مستغانم، وعليه وجب في البداية تقديم الشركة الوطنية للتأمين على المستوى المركزي والمستوى الجهوي، يلي ذلك تقديم وكالة عين تادلس مكان التربص ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما: المبحث الأول ماهية الشركة الوطنية للتأمين SAA والمبحث الثاني وكالة عين تادلس مكان التربص.

المبحث الأول : ماهية الشركة الوطنية للتأمين (SAA)

المطلب الأول: نشأة الشركة الوطنية للتأمين:

1 -لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين SAA

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61 % و 39% من رؤوس الأموال على التوالي، و هذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت المؤسسة نشاطها ابتداء من سنة 1964 بواسطة م ؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك و تحديدا في 27/05/1966 تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم وبذلك احتكار الدولة لقطاع التأمين. في سنة 1976 وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول إلى السوق المحلية

للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

في 1989/02/21 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAA على استقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر ب 80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 إلى 2,5 مليار ليبلغ اليوم (سنة 2005) 3,8 مليار دينار جزائري.

سنة 1995 وإثر قرار وزاري من خلال التعليم 07/95 بتاريخ 1995/01/25 حول التأمينات التي منحت الوسطاء الخواص الحرية المزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى إجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع و النقل والمسؤولية المدنية وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء وبالتالي رفع احتكار الدولة النشاط التأمين.

في سنة 2017 أصبح يزيد رأس مالها عن 30 مليار دينار جزائري أو 275 مليون دولار أمريكي ، فالشركة تقدم أعلى مؤشرات السوق لتوخي المستقبل بهدوء.

وهي شركة عامة اقتصادية، توافق على ممارسة جميع فروع التأمين ضد الأضرار، تعتبر الشركة الوطنية للتأمين هي الشركة الرائدة في الجزائر، لها أكثر من 4140 موظف يداومون منذ عام 1963.

- ❖ الشركة الوطنية للتأمين هي الرائدة في سوق التأمين؛
- ❖ الثانية على نطاق المغرب العربي؛
- ❖ ثالث شركة تأمين على الصعيد العربي؛
- ❖ وهي من أكبر ستة شركات تأمين في القارة الإفريقية؛
- ❖ ولها 4140 موظف ولأكثر من 2 مليون عميل و 520 فرع.

الشركة الوطنية للتأمين هي الآن شركة مؤثرة في سوق التأمين فضلا عن كونها شريكا لعدة شركات وهي تحافظ على مكانتها الرائدة منذ إنشائها وتتطلع إلى المستقبل، الشركة الوطنية للتأمين هي صلبة لمواجهة المزيد من التحديات وهي ملتزمة.

وهي مقسمة على أربع مناطق المنطقة الوسطى، المنطقة الغربية، المنطقة الشرقية والجنوبية ومقسم كالتالي :

- **الشركة الوطنية للتأمين SAA:**

- الشبكة: 520 وكالة.
- رأس المال : 30 مليار دينار جزائري (2022).
- حصة السوق الوطنية: 25.5%.

- **المنطقة الوسطى:**

- الشبكة: 165 وكالة.
- رأس المال : 11.9 مليار دينار جزائري.
- حصة السوق الوطنية: 18%.

- **المنطقة الجنوبية:**

- الشبكة: 55 وكالة.
- رأس المال:1.1 مليار دينار جزائري.
- حصة السوق الوطنية: 27%

- **المنطقة الغربية**

- الشبكة: 104 وكالة.
- رأس المال: 5.2 مليار دينار جزائري.
- حصة السوق الوطنية:30%.

- **المنطقة الشرقية**

- الشبكة: 191 وكالة.
- رأس المال: 8.8 مليار دينار جزائري.
- حصة السوق الوطنية: 28%

2- المنتجات التي تقدمها الشركة

تمارس الشركة الوطنية للتأمين (saa) فروع التأمين المتمثلة في:

2-1. تغطية التأمين على الممتلكات:

- التأمين على المخاطر الصناعية؛
- تأمين المركبات؛
- التأمين التجاري (الأفراد والمهنيين)؛
- التأمين المتعلق بالبناء والتجميع؛
- تأمين المخاطر الفلاحية؛
- تأمين النقل؛
- التأمين المنزلي متعدد المسالك؛
- المباني التجارية؛
- التأمين على القروض.

2-2. تغطية المسؤولية المدنية:

- تأمين المسؤولية المدنية العامة؛
- تأمين المسؤولية المدنية المهنية؛
- تأمين المسؤولية المدنية للخسائر التشغيلية العامة للتأمين ضد المسؤولية؛
- تأمين المسؤولية المدنية لتسليع المنتجات؛
- تأمين المسؤولية المدنية العشرية؛
- تأمين المسؤولية المدنية للأطباء، أطباء الأسنان والقابلات؛
- تأمين المسؤولية المدنية للصيدلة؛
- تأمين المسؤولية المدنية للمختبرات التحليلية؛
- تأمين المسؤولية المدنية الحاسبية ، خبراء المحاسبة و مراجعي الحسابات.

2-3. الخدمات:

- تتوفر خدمة المساعدة في السيارات من خلا شركة تابعة متخصصة والتي يتمثل دورها في استكشاف الأخطاء و إصلاحها ومساعدة العملاء في حالة وقوع كارثة.

2-4. تغطية المخاطر الصناعية:

- هو عقد تأمين متعدد المخاطر للتأمين على جميع المباني التجارية مثل ورش العمل،

- تصنيع أو تجهيز وحدات، هذا العرض هو تأمين مجتمعه من عدة ضمانات.

2-5. تغطية مخاطر النقل:

- يغطي التأمين القيمة للسلع من البداية إلى النهاية في سلسلة النقل (من بداية التصنيع حتى التسليم النهائي) أيا كانت وسائل النقل المستخدمة: بحري - أرضي - نهري - جوي.

2-6. تغطية مخاطر المنازل وبناء العقارات التجارية:

- فإنه يسمح للمالك أو المستأجر لتوفير السكن أو مبانيها التجارية.

2-7. تأمين السيارات (الفرع الأكثر عمل):

- أول فرع داخل السوق فإنه يمثل الجزء التاريخي من الشركة الوطنية للتأمين، على الرغم من أن الشركة تتخذ خطوة كبيرة إلى الأمام في تنويع المحافظ.

3- الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين

1.المستوى العام (المقر المركزي): الشركة الوطنية للتأمين هي شركة عمومية ذات أسهم ومستقلة ماليا، أما رأس مالها فهو للخزينة العمومية.

يجتمع مجلس الإدارة في دورات عادية أو استثنائية بالمقر، وهو يتكون من أعضاء يتم تعينهم من طرف مالكي الشركة (الخزينة العمومية)، كما يهتم المجلس بتحديد السياسة العامة المسطرة والأهداف الواجب تحقيقها حسب تعليمات مالكي الشركة.

يتولى رئاسة مجلس الإدارة الرئيس المدير العام الذي ينتخب من طرف مجلس الإدارة لمدة ستة سنوات قابلة التجديد مرة واحدة وهو يتمتع بالسلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتسيير والإدارة، ويساعد هذا الأخير كذلك في مهامه مديرين عامين هما:

-**المدير العام المساعد التقني:** الذي يقوم بإعداد خطة شاملة لتجسيد السياسة العامة التقنية المسطرة الكل أنواع التأمينات بما في ذلك سياسة التسويق، وتسيير الموارد البشرية التي تدخل في نطاق سلطته.

-**المدير العام المساعد الإداري:** الذي يسهر على التسيير الإداري والمالي للشركة.

لكل مديرية وقسم من مديريات المؤسسة الوطنية للتأمين SAA مهام يتم عرضها فيما يلي:

1- قسم التسويق : (Division Marketing)

تتمثل مهامها في:

- الإشهار للتعريف بمنتجات المؤسسة.
- تنشيط شبكة التوزيع.
- التخطيط و القيام بالدراسات الخاصة بالمؤسسة.
- تحديد أهداف كل فرع تأمين موسمي.
- البحث و تطوير منتجات جديدة.

2- مديرية الموارد البشرية : (Direction R. H)

تتكلف بالمهام التالية :

- إعداد العلاقات الاجتماعية في المؤسسة.
- تكوين الموارد البشرية في المؤسسة من أجل التكيف مع المحيط.
- التنسيق بين مختلف المديريات.
- تنظيم المؤسسة.

3- مديريات الممتلكات : (Direction Patrimoines)

تقوم بـ:

- تقديم الوسائل اللازمة: المادية، المالية و التقنية.
- مراقبة و متابعة تسيير الممتلكات.

- إعداد الدراسات و مراقبة البرامج الجديدة.

4- مديرية النقل :

تتمثل مهامها في :

- تحسين خدمات التأمين الخاصة بالنقل.
- تجميع المعلومات الإحصائية.
- تنفيذ عقود التأمين.

5- مديرية الرقابة: تقوم بالوظائف التالية:

- تقديم التقارير السنوية.
- البحث عن الفروقات المسجلة.
- متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.

6- مديرية الأعمال القانونية: ومهامها هي:

- تسيير الأعمال القانونية.
- تحديد الإجراءات التي تسمح بتطبيق القوانين.
- تحديد وسائل التعويض.
- تطبيق القواعد القانونية في المؤسسة.

7- المديرية المحاسبية والمالية: ومهامها هي:

- تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية.
- إعداد الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج (TCR).
- تسيير الحزينة.
- دفع الضرائب.
- متابعة دفع الأجور وتغطية الديون.

8- مديرية التنظيم والمعلومات:

تقوم بـ :

- تحليل المعلومات المحاسبية و الإحصائية.
- إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين المديريات.
- إعداد البرامج المعلوماتية من أجل تسير المؤسسة.

9- **مديرية تأمين العمال:** ويتمثل دورها في:

- تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف.
- إحصاء الأخطار ومبالغ التعويض وتقييم الحوادث.
- تقديم التقارير الخاصة بالمنتجات للمديرية العامة.

10- المديرية العامة التقنية: تحتوي على مديرية إعادة التأمين ومديرية البحث والتطوير وتقوم بالمهام التالية :

- تحديد وسائل إعادة التأمين في المؤسسة.
- مراقبة خزينة المؤسسة.
- تقييم المردودية في المؤسسة من خلال الأموال الموظفة.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى المركزي:

الشكل رقم 03_01 الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين SAA

على المستوى المركزي:

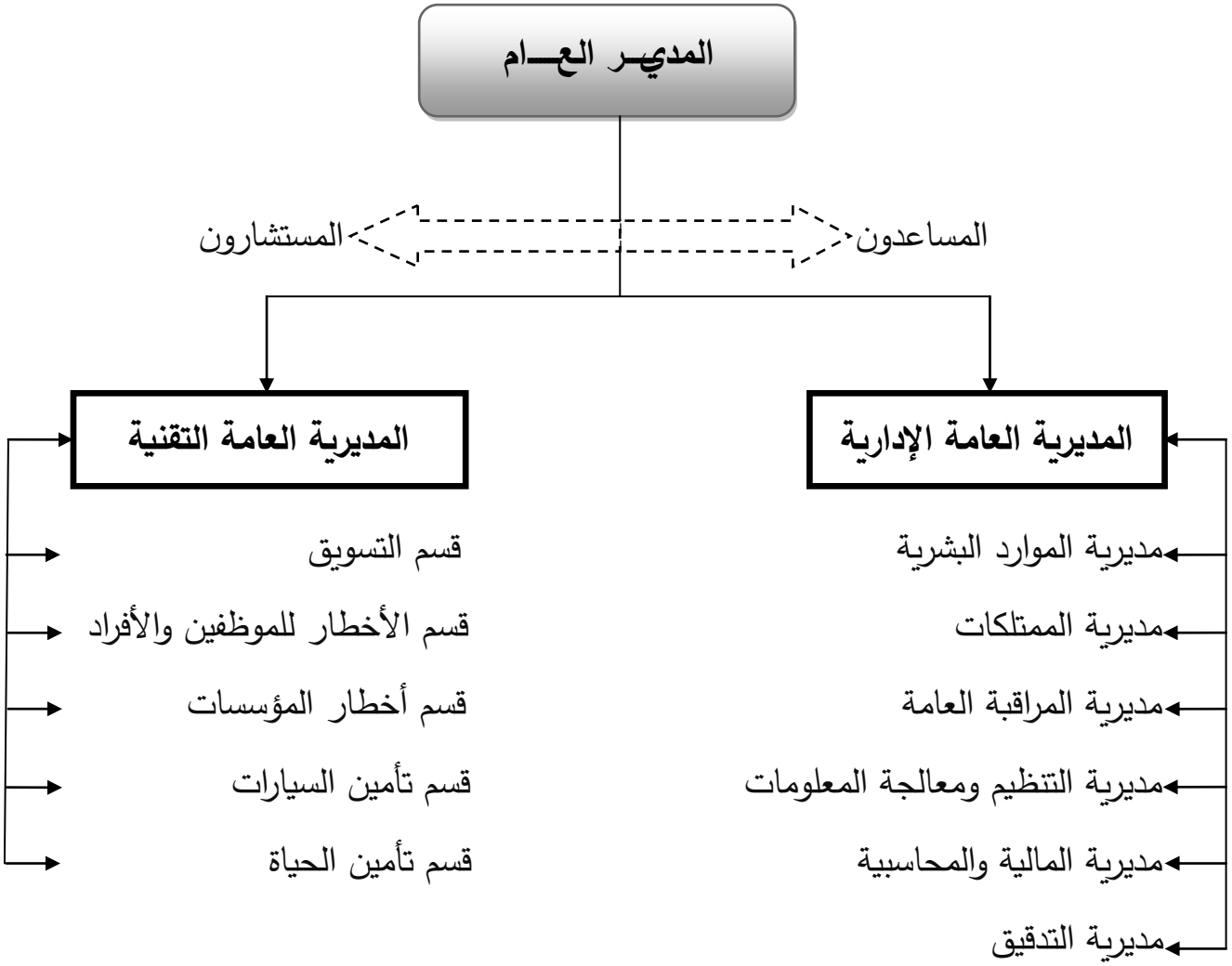

المصدر: وثائق المؤسسة

2. المستوى الجهوي: الشركة مكونة من 14 مديرية جهوية كل مديرية تشرف على مجموعة من الوكالات التابعة لها بهدف التحقيق من المركزية والسيطرة على المشاكل بأكثر فعالية وسرعة، وينقسم عمل المديرية إلى وظيفتين:

* **وظيفة إدارية** : تتمثل فيما يلي:

– تطبيق الأهداف المسطرة من طرف المديرية العامة وهذا من خلال مراقبة تنفيذها على مستوى الوكالات؛

– توفير كل وسائل العمل المادية (لوازم مكتبية ومطبوعات) والبشرية للوكالات بأنواعها الثلاثة؛

– التسيير الإداري والمالي للمديرية والوكالات التابعة لها.

* **وظيفة تقنية:** تتمثل فيما يلي:

– متابعة الأنشطة التجارية والتقنية؛

– مراقبة صحة التسعيرات والمعايير المطبقة في الوكالات؛

– إتمام ومتابعة العقود الضخمة التي تفوق قدرات الوكالات.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى الجهوي:

الشكل رقم 03-02 الهيكل التنظيمي للشركة على المستوى الجهوي SAA

المصدر: وثائق المؤسسة

3- مهام وأهداف شركة التأمين

3-1. مهام الشركة

من بين مهام الشركة عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الإجتماعية والمهنية، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن، هذا بالإضافة إلى أن شركة مرتبطة بالتطور للبلاد، وترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية، و مهامها على هذا المستوى تتمثل في:

- تمويل المشاريع الإنمائية.
- العمل على دراسة سوق التأمينات و اقتراح مقاييس فعالة لمؤازرة الاقتصاد في إطار سياسة البلاد.
- القيام باستثمارات سياسية واقتصادية.
- تستعمل سياسة الادخار و تساهم و تشارك كمستثمر تأسيسي.
- حماية ممتلكات المواطن.

3-2. أهداف الشركة:

يمكن تلخيص أهداف الشركة الوطنية للتأمين (SAA) فيما يلي:

- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق.
- الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص خاصة المتعلقة بالأخطار المختلفة.
- تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه هيكلة موجهة للنشاط.
- إنشاء فرع للصيانة.
- إنشاء مركز خبرة.
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال (Actualiser les connaissances).

– التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة (L'image de marque).

– البحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة الضرر.

– طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتزم المؤسسة طرح منتوجين جديدين للتأمين على الأشخاص.

المطلب الثاني: وكالة عين تادلس (2209)

1- لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين SAA

تأسست الوكالة الوطنية للتأمين (2209) التي مقرها بعين تادلس مركز في سنة 1986 برأسمال 1 مليار دينار جزائري وكان عدد عمالها ثلاثة (03) أشخاص، و في سنة 1998 تحول مقرها بعين تادلس وكان رأسمالها خلال تلك الفترة 3 مليار دينار جزائري بعدد عمال (05)، والأن وصل رأسمالها إلى 7 مليار دينار جزائري وعدد عمالها أصبح (06).

2 المنتجات التي تقدمها الوكالة (2209)

الجدول: المنتجات التي تقدمها الوكالة

الرمز	إسم الفرع
11	تأمينات سيارات
12	تأمين الحرائق
13	تأمين مواد البناء
12	تأمين على الاخطار المتنوعة
22	تأمين ضد موت الحيوانات
21	التأمين الزراعي
31	تأمين النقل البري
33	تأمين النقل الجوي
34	تأمين النقل البحري
42	التأمين على الاشخاص
14	التأمين على المسؤولية المدنية
51	التأمين على القروض

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة عين تادلس (2209)

- على مستوى الوكالة:

1. الوكالة:

تتوزع الوكالات عبر التراب الوطني، وهي تمثل قاعدة هرم الهيكل التنظيمي للشركة باعتبارها نقطة البداية لإبرام أي نوع من أنواع عقود التأمين، وعمل المستويات التنظيمية الأخرى يعتبر امتداد عمل الوكالات.

2. مصلحة الإنتاج:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث يتم مراقبة كل أنواع عقود التأمين على مستواها التي تنجزها الوكالات، وتحتوي هذه المصلحة على ثلاث مصالح هي:

- مصلحة تأمين الأشخاص:

تقوم هذه المصلحة بمراقبة كل عقود التأمين على الأشخاص والعمل على ترقية كل المنتجات المباعة في هذا النوع من التأمين كما يتم على مستواها أيضا دراسة ملفات الحوادث وتسويتها.

- مصلحة تأمين الممتلكات:

تقسم هذه المصلحة إلى ثلاث فروع هي:

- فرع تأمين السيارات: تتم بكل ما يتعلق بعقود السيارات .

- فرع الأخطار المتعددة: تتكفل بكل أنواع عقود التأمين التي تخص الممتلكات مثل السرقة، والحريق وأضرار الحياة ... الخ.

- فرع تأمينات النقل: على مستوى هذه المصلحة تتم مراقبة كل العقود المنجزة على مستوى الوكالة والمتعلقة نشاط النقل بمختلف أنواعه، سواء كان في نقل بري أو بحري أو جوي كما يتم معالجة كل ملفات الحوادث المتعلقة بالنقل وتسويتها.

3. مصلحة الأضرار:

تختص هذه المصلحة بدراسة الملفات في التصريح عن وقوع حادث، فهي تختص بالدراسة التقنية للملفات وعلى مستواها يتم تقرير مبلغ التعويض الممنوح للأشخاص المؤمنين الذين تعرضوا لحادث ما، وتضم هذه المصلحة مصلحتين هما كالآتي:

- مصلحة الأضرار الجسمانية:

وهي تخص الأضرار التي يتعرض لها الأشخاص المنقولين في السيارة بما فيهم السائق وهذا في حالة الوفاة أو الجروح، للإشارة فهناك بعض الملفات تعالج على مستوى الوكالة والمديرية وبالتالي يرسل الملف إلى المديرية العامة في الجزائر العاصمة من أجل دراسته تقنيا والموافقة على تسويته.

- مصلحة الأضرار المادية :

تهتم هذه المصلحة بتعويض الخسائر المادية التي تلحق بالمركبات، كما يتم استخدام منصب أخر على مستوى الحوادث بمعنى أنه هناك شخص يقوم بمهمات محددة للوكالة من أجل دراسة الملفات هناك وتسويتها في عين المكان وإعطاء الموافقة بدل أن يبعث الملف إلى المديرية، وهذه الإجراءات لها الأثر الايجابي في الإسراع في تسوية الملفات العالقة وهو ما يرضي الزبون.

4. مصلحة المالية والمحاسبة: تقوم مصلحة المحاسبة والمالية ب الشركة الوطنية للتأمين saa بما يلي:

- متابعة ومراقبة كل العمليات المحاسبية للشركة، والسهر على تقييد كل عمليات التأمين المحققة وفق المتطلبات القانونية والتشريعية في إطار النظام المحاسبي المالي الخاص بالتأمينات في الجزائر.

- إعداد القوائم والميزانيات المحاسبية والمالية العامة للشركة، إضافة إلى إعداد التقارير المالية والمحاسبية التفصيلية.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي للشركة على مستوى الوكالات:

الشكل رقم 03-03 الهيكل التنظيمي للشركة على مستوى الوكالات

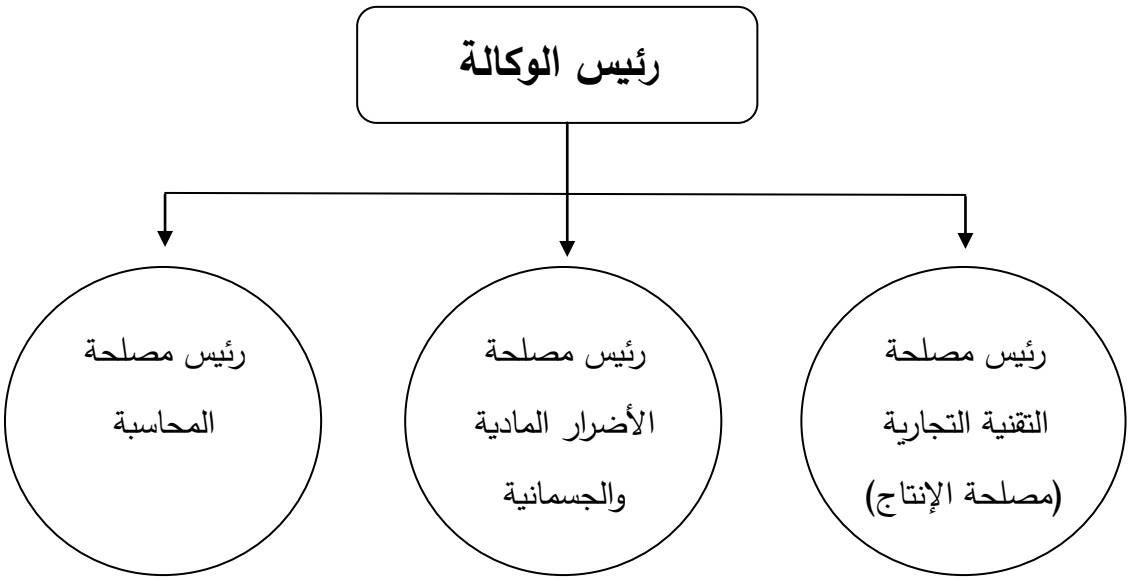

المبحث الثاني : نشاطات الشركة الوطنية للتأمين

المطلب الأول : التسجيلات المحاسبية على مستوى الشركة :

يتم ذلك عن طريق قيود محاسبية تسجل فيها كل العمليات الشركة الوطنية للتأمين لكن الآن يتم ذلك عبر برنامج في الحاسوب مبرمج فيه، يقوم المحاسب فقط وضع بيانات الزبون.

- سوف نقوم بتسجيل للزبون قام بالتأمين لدى الشركة : ظهرت المعلومات في عقد التأمين الصادر في02.01.2021 الخاص بتأمين سيارة سياحية ذات 5 مقاعد

فجدول الضمان مبين كالتالي :

البيانات	السقف	القسط الصافي
_ المسؤولية الاجتماعية _ خسائر الاصطدام _ الأشخاص المنقولين _ الطعون	20000	941.60دج 1883.20دج 266.75دج 220.00دج
		3311.55

حقوق طوابع التسجيل=40دج صندوق ضمان السيارات FGA=34.25دج الرسم على القيمة المضافة TVA551.62دج	القسط الصافي =3311.55دج القسط التجاري الاضافي =200دج
القيمة المسددة =4487.42دج	

- مرحلة إثبات عملية التامين

شرح العملية تتم :بإمضاء العقد وينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن له اي التسجيل المحاسبي عند تحرير العقد.

411000 هو رقم الحساب الخاص بالمؤمن عليه أي الزبون الذي يريد القيام بالتامين.

7000 هو القسط التجاري الصافي.

7003 هو القسط التجاري الإضافي (التكلفة البوليسية) تقدر حسب طبيعة العقد.

443100 هو حقوق طوابع التسجيل يحسب 40دج لكل ورقة وهو طابع جاف مثله مثل الموجود على بطاقة التعريف الوطني .

442700 هو حقوق الطوابع المدفوعة يقيم حسب سلم التقييم الخاص به على اساس المجموع بين التكلفة البوليسية+القسط الصافي+TVA.

4450100 صندوق الضمان الاجتماعي يحسب 3% من المجموع بين التكلفة البوليسية+ضمان المسؤولية المدنية.

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
4111		المؤمن عليه	4487.42	
	7000	القسط التجاري الصافي		3311.55
	7003	القسط التجاري الإضافي		200.00
	44311	صندوق ضمان السيارات		34.25
	44311	حقوق طوابع التسجيل TG		350
	44271	حقوق طوابع مدفوعة TD		40

	44501	TVA 17 % اثبات القسط الصافي للعقد رقم...		551.62

- مرحلة التسديد :

يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد في المؤسسة الأصلية

إذا كان التحصيل نقدا :(التسجيل في يومية الصندوق)

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
531		الصندوق	4487.42	
	4111	المؤمن عليه		4487.42
		تحصيل مبلغ العقد نقدا		

_ تحويل المبلغ من الصندوق الى البنك (التسجيل في يومية الصندوق)

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
581		تحويلات الأموال	4487.42	
	530	الصندوق		4487.42

عند الوكيل الخاص

مدين	دائن	2021/01/02	مدين	دائن
4121		الوكيل العام	4487.42	
		القسط الصافي		3311.55
	7003	القسط الصافي الإضافي		200
	44501	الرسم على القيمة المضافة TVA		551.62
	443110			34.25
	44271	صندوق ضمان السيارات		350
	44272	حقوق طوابع التسجيل		40
		حقوق الطوابع المدفوعة		
		فاتورة التامين		

ترصيد حساب الوكيل

مدين	دائن	2022/01/02	مدين	دائن
531		الصندوق	4487.42	
	4121	الوكيل العام		4487.42

بتاريخ 2020/05/07 تقدم هذا الزبون بتصريح عن حادث تعرضت له السيارة اذ حمل مسؤولية وقوع الحادث على عاتق الطرف الأخر.

قام العون الإداري بالتقييم الأولي للخسائر ب10000دج في انتظار تقييم الخبير المختص.

بتاريخ 2020/05/10 قدم الخبير تقرير حول الحادث محدد بذلك المسؤول عنه استنادا من قانون المرور الذي بدوره يحمل المسؤولية على عاتق الطرف الاخر. ثم قدم الخبير تقييم الخسائر ب15000دج.

مدين	دائن	2021/05/07	مدين	دائن
6009		إنشاء المؤونة	10000.00	
	3060	أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة		10000.00

تقييم العون الإداري ب10000دج

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
3060		أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	5000.00	
	6009	إنشاء المؤونة		5000.00

أي بزيادة 5000.00دج بعد تقييم الخبير

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
3067		أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	15000.00	
	6009	إنشاء المؤونة		15000.00

تقييم الخبير الخسائر ب15000.00دج 15000.00=10000+5000

مدين	دائن	البيان 2021/06/07	مدين	دائن
3060		أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	15000.00	
	512	بنوك الحسابات الجارية		15000.00

تحويل المبلغ إلى حساب بنكي

_ في نفس اليوم قدرت الخسائر لدى الخبير بـ7000دج

مبلغ التقييم = مبلغ التسوية عندما يظهر الخبير ان مبلغ الاحتياط يفوق الخطر الذي لحق بالمؤمن يقوم المحاسب باسترجاع الفارق

مدين	دائن	البيان 2021/05/07	مدين	دائن
6009		انشاء المؤونة	10000.00	
	3060	اضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة		10000.00

التقييم الاولي للخسائر من قبل العون الاداري

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
3060		اضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	3000.00	
	6009	انشاء المؤونة		3000.00

الفارق بين التقييم الاولي وتقييم الخبير الثاني

10000دج – 7000دج = 3000دج

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
3060		اضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	7000.00	
	6009	انشاء المؤونة		7000.00

التقييم الثاني للخبير

مدين	دائن	البيان 2021/06/07	مدين	دائن
3060		اضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	10000.00	
	512	بنوك الحسابات الجارية		10000.00

تحويل المبلغ إلى حساب بنكي

ملاحظة

قدم الخبير تقرير حول الحادث بعد الطعن إلى أن المبلغ يقدر ب 25000دج

مبلغ التقييم = مبلغ التسوية أي عندما يظهر الخبير أن مبلغ الاحتياط لا يكفي للتعويض الخطر الذي لحق بالمؤمن يقوم المحاسب بزيادة الفارق

مدين	دائن	البيان 2021/05/07	مدين	دائن
أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة

التقييم الأولي

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
6009		إنشاء مؤونة	15000.00	
	3060	أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة		15000.00

التقييم الأول للخبير

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
3060		أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	2000.00	
	512	بنوك الحسابات الجارية		2000.00

تحويل المبلغ الى حساب بنكي

مدين	دائن	البيان 2021/05/10	مدين	دائن
3067		أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	2500.00	
	6009	إنشاء المؤونة		2500.00

التقييم الأخير للخبير

مدين	دائن	البيان 2021/06/07	مدين	دائن
3060		أضرار ومصاريف الدفع على العمليات المباشرة	5000.00	
	512	بنوك الحسابات الجارية		5000.00

تحويل مبلغ 5000.00دج إلى حساب بنكي

تسوية أتعاب الخبير

عند قيام الخبير بتقييم قيمة الضرر وغيرها فهي تعتبر أتعاب يجب على الشركة مخالصتها حيث يقوم المحاسب بتشكيل احتياط بقيمة الأتعاب المقدرة .يقدر مبلغ الخبير بنسبة من كل عملية يقوم بها.

عند تسديد أتعاب الخبير بشيك بنكي

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
6006		إعانة نقدية أولية	200000	
	44566	المسترجعة على السلع والخدمات		200000
		البنك		

- **في حالة عدم تحصيل مبلغ العقد من الزبون**

مدين	دائن	البيان	مدين	دائن
7000		القسط التجاري الصافي	3311.55	
7003		القسط التجاري الإضافي	200.00	
44311		الرسم على القيمة المضافة بخصوص إيداع قسط التامين	551.62 34.25	
433		صندوق ضمان السيارات	40	
44271		حقوق طوابع التسجيل	350	
44501		حقوق الطوابع المدفوعة		
	4111	مؤمن له		4487.42

يرصد القيد مع حساب الرسم على القيمة المضافة وحساب مدة تامين من وقت ابرام العقد للزبون حتى ولو كان للساعات.

المطلب الثاني : أنواع الامتيازات التي تقدمها الشركة لزبائنها :

تقدم الشركة الوطنية للتأمين SAA مجموعة من الإمتيازات للزبائن في تقدم لأصحاب المداخيل المحدودة إستفادة من مزايا عقد التأمين جميع الأخطار مع التعويض عن الأضرار في حدود الخيارات التالية : 500000 دج أو 300000 دج أو 200000 دج.

كما تقدم أيضا عرضين هما:

العرض الأول : (-) 40% على عقد تأمين شامل للسيارات.

(-) 25% على عقد تأمين متعدد أخطار المنازل.

العرض الثاني : (-)30 % على عقد تأمين أضرار التصادم بمبلغ 30000 دج أو أكثر .

(-) 25% على عقد تأمين متعدد أخطار المنازل.

وأيضا تتكفل قريبا الشركة الوطنية للتأمين SAA بتكاليف تصليح السيارة وهذا عن طريق مصلحتين معتمدين و كذلك تصليحات مطابقة للمعايير صانع السيارة ، وضمان التصليح لمدة سنة (اليد العاملة و قطع الغيار)، و قطع غيار و ملحقات أصلية ، و 20 نقطة مراقبة مجانية بعد التصليح.

فالشركة الوطنية للتامين وضعت تامين جديد لجلب الزبائن يسمى بتامين فقدان الانتفاع فيقول هذا التامين أن من أجل راحة أكثر وتكاليف أقل إختاروا هذا الضمان الذي يسمح لكم في حالة وقوع حادث مواجهة تكاليف كراء سيارة إلى غاية تصليح سيارتكم وأيضا تمنح 2500دج كتعويض يومي للمدة المحددة من طرف الخبير والتي تتروح من 03 إلى 12يوم.

المطلب الثالث :الأثر الاقتصادي للشركة الوطنية للتأمين:

إذا كان الهدف الأساسي للتأمين هو توفير الحماية للأفراد أو المنشآت من الأخطار، فإنه بذلك يساهم في توفير الاستقرار الكامل للمشاريع ورجال الأعمال حيث يعمل على تفرغهم للعمل على زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية فهو يشكل قطاع التأمين من نسبته 0.7% من PIB الناتج المحلي الخام ، وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة التي يشكل قطاع التأمين فيها ما معدل و % 9 من PIB ، و أيضا الدول السائرة في طريق النمو، الذي يشكل معدل القطاع 3% PIB، رغم هذه النسبة الضعيفة.

ومن مزايا التأمين في الإقتصاد يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار و الاستثمار، يعمل على زيادة الإنتاج، تسهيل و توسيع عمليات الإئتمان و زيادة الثقة التجارية، المساهمة في توسيع نطاق التوظيف و العمالة، و أي ضل المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات و المحافظة على الثروة الوطنية.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التعريف بالشركة الوطنية للتأمين وبالأخص وكالة عين تادلس والتي كانت محل الدراسة التطبيقية وفي هذه الدراسة توضح لنا أن الشركة الوطنية للتأمين تأخذ المرتبة الأولى في حصص السوق في الفترة 2021-2022 واستنتجنا أيضا أن فرع تأمين السيارات هو الفرع المؤمن عليه بكثرة وله نسبة كبيرة غير الفروع الأخرى.

النتائج :

من خلال موضوعنا النظام المحاسبي المالي للشركة التأمين و دراستنا للشركة الوطنية للتأمين SAA توصلنا إلى أن محاسبة التأمين تسمى بالمحاسبة الخاصة و ذلك لأنها لا تشبه المحاسبة العادية من خلال طريقة سير العملية و طريقة حسابها، فدور التأمين مهم في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من حيث الأرباح من حيث الأمان، فوظيفة النظام المحاسبي المالي الآن مثلما رأينا أصبح س هل و عملية سريعة عكس سابقا كان المحاسب يتعب من أجل تسجيل و يأخذ الوقت في ذلك و لكن أيضا المحاسب سابقا يعرف نوع العملية و كيف تحسب أما الآن أصبح الإعتماد على الحاسوب فقط عبر برنامج خاص بمحاسبة التأمين يوجد فيه جميع العمليات و المراحل و كذلك بيانات العقد على محاسب الحالي معرفة و فهم و إدراك الأنشطة التي تقوم بها الشركة و كيفية تسجيلها، أما الإمتيازات فهي ممتازة في تساعد على إكتساب الزبائن و تساعدها هي على الربح و الإستمرارية كما وضعت تأمين جديد ينتفع به الزبون في حالة وقوع حادث يمكنه أخذ سيارة للكراء، وكذلك بالنسبة للأثر الإقتصادي للشركة له مزايا و فوائد للإقتصاد فهو يساهم في زيادة وتحسين و ريح بالنسبة لكل ما يتمحور حول الإقتصاد.

الخاتمة

الخاتمة

عرف الإنسان التأمين منذ القدم ، حيث ظهر بصيغة التكافل والتعاون بين مجموعة من الأفراد من أجل تعويض الفرد و جبر ضرره، في حالة تعرضه إلى خطر ما ، ومن ثم بدأ التأمين يتطور شيئا فشيا حتى أصبح نشاطا تجاريا يدر أموالا طائلة .

فالتأمين هو وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة بهدف تكوين صندوق يساهم الكثيرون و يعوض منه القليلون الذي يتعرضون للخطر.

ففي هذه المذكرة قسمنا الموضوع إلى 3 الفصول في كل فصل مبحثين و في كل مبحث ثالث مطالب ففي الفصل الأول كان يتمحور حول التأمين الجوانب المختلفة له من مفهومه خصائص و عناصر وتقسيمات و عقده من خلال عرض هذا الفصل عرفنا دور التأمين في الحياة ، و بعد ذلك الفصل الثاني عرضنا جانب آخر وهو النظام المحاسبي المالي القديم و الجديد و تطبيقه في مجال التأمين بما يسمى بمحاسبة الخاصة للتأمين يمكن من خلال قراءة هذا الفصل فهم و معرفة النظام المحاسبي الجديد و القديم و مبادئه و أيضا خصائصه ووظيفته في شركات التأمين كما تعرفنا على مجموعة الدفاتر و الوثائق المحاسبية والتسجيلات المحاسبية و أيضا اليوميات المساعدة في ذلك كلها حسابات تخص شركات التأمين معرفة أسس العمليات التأمينية والاختلافات الموجودة بينها و بين المؤسسات الأخرى.

ومن خلال تربصنا في الشركة الوطنية للتأمين _ SAA_ لعين تادلس تبين لنا أن قطاع التأمين و المحاسبة والمحاسب فيه ذو أهمية وضروري بالنسبة للنشاطات التأمين و خدماته فهو المسير للوصول إلى النتائج وتوصلنا إلى دور و وظيفة النظام المحاسبي المالي في شركة التأمين هو تسجيل العمليات و حسابها أي تسييرها فأنشطة قطاع التأمين و التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية علينا إثباتها في السجلات المحاسبية في وقتنا الحالي

أصبحت عن طريق الإعلام الآلي هذه التسجيلات ولكن على محاسب معرفة وفهم كل التسجيلات المحاسبية و أيضا الإمتيازات التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين.

المصادر والمراجع

الكتب :

_ الدكتور أحمد صالح عطية، كتاب الشركات الوطنية للتأمين ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق .

الدكتور إبراهيم النجا، الأحكام العامة طبقا للقانون التأمين الجديد، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1980.

_ الدكتور جديدي معراج ، الوجيز في قانون التأمين الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002.

الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود، التأمين الإجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار نقائش للطباعة والنشر، لبنان.

_ الدكتور محمد رفيق المصري ، التأمين و إدارة الخطر، طبعة منفتحة، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2008.

الدكتور محمود الهاشمي إبراهيم عبد النبي حمودة.

المذكرات :

– مذكرة مقدم عبد الإله، أهمية قطاع التأمين في الإقتصاد الوطني ، لنيل شهادة الماستر، مستغانم ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2015–2016.

– نور الدين يعليش، النظام المحاسبي في المؤسسات التأمين في ضل النظام المحاسبي المالي الجزائري" مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، كلية علوم الإقتصادية و التجارية وعلى التسيير، جامعة ورقلة 2010–2011.

طهراوي فتيحة، للتأمين و التأمين على الممتلكات، المؤسسة الوطنية ذات طابع الصناعي و التجاري سونلغاز، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة شلف ، دفعة 2007.

الملتقيات :

– بوزيان إبراهيم مخلوف الطاهر ، النظام المحاسبي المالي بين المباديء المحاسبية ومعايير المحاسبية الدولية ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد أليات تطبيقه في ضل معيير المحاسبية الدولية IFRS_IASالجزائر 13–15 أكتوبر 2009.

– عبو عمر هدي ، الماتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية ، الواقع العملي و أفاق التطوير تجارب الدول جامعة شلف ، الجزائر ، يومي 03–04 ديسمبر 2012.

منتاوي محمد، عزوز علي ، نظام المحاسبي المالي الجديد في ضل معايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي ، الوادي، 17–18 جانفي.

القوانين والمراسيم

– الأمر 95_07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25_01_1995 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 13 المعدل و المتمم بالقانون 06–04 المؤرخ في 26_02_2006 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 15.

قانون 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25 نوفمبر 2007 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 74.

سورة قريش الأية رقم 04

– سورة البقرة الآية رقم 125